وأما قيود الاتباع بكونه محل السامع كما تقعا بعامع با المعنى المراد
بالموصول بحسب الوضع عند التكلم التشبيه **الثامن الفعل والحرف**
يشتركان في انهما لا يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا لغيره اشارة الى علة
امتناع الحكم على الفعل والحرف مستقلان في معناهما وجه ان صحة
الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليمكن
اثبات غيره له وكل ومن لم ليهما غير مستقل بالمفهومية طل او ثابت للغير
بمعنى من مثلا كما ذكره صورة بنوا الفاعل ان يكون لما انه لا حقة الغير
كالسير والبصرة ومعنى ضرب صورة الحدث المنسوب الى فاعل بحيث
تكون النسبة جزء ثم لا حقة لكن فيهما وبدالك تعرفه **ومن هذه الجهة**
اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف غير ثابت في نفسه بل لغيره **لا يثبت**
له الغير اي لكل منهما بل لا يثبتان للشيء اصلا اذ كانا مستقلين
في معناهما وأما قيودنا بلا مستقلين ليلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض
ومن حرف جر الالفاظ كلها من حيث انفسها او بمفهوماتها التي اعراد
معانيها الموضوعة ليست لها قسما وانما نرى اغراضها صحة الحكم عليها وبها
ومن مثلا ضرب ومن مثلا بالعلم العربي اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ
الموضوعة لمعان لا بانفسها اي في حد ذاته الوضع بحيث لا دليل لهم على
تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واراد نفسه الذي عليهم دعوى وضع الف
المطلقات في مثل قولهم حسبي بحمل او ثلاثة لغرب وكذا يفرع عليها
العافل مطلقا عن العاقل والقابل ان قول بها لا يكون الا منها فيوقد
تعالى واذا قيل لهم الصنوا كما انشاء وضعه وكذا معناه لان المراد لفظة
الصنوا
الصنوا فلا يحتاج قول النحاة وكذا ينبا في الكلام في اسمين او فعل واسم
والجواب ان المراد من قولهم وكذا ينبا في اخ انه لا يتاتى الا في اسمين حقيقة
او ما يقوم مقامهما و الصنوا من حيث ارادة نفسه اللفظ به كان اسم
المستقل بالمفهومية وكذا يرى اعتبارها بالتأويل على هذا التقدير
ليلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدا الالهم الا ان يقال
ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشايع في الالفاظ
مستعملات لا في اعتبار النوادر واذا كان معنى الفعل والحرف لا كذلك
بل ممتنع المحكي عنهما التنبيه **التاسع الفعل مع الولد كحلى** ولما ذكر
في التشبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التشبيه التاسع جهة
الامتياز فقال اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
محكي عنه واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الى
موضوع معين كلية تحكي بل هو باعتبار تمام معناه كالجزء فكما ان لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة
وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها بجعله من افراد
اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزء
معنى الفعل مستقلا بالمفهومية **نحو يخفف به واتا متعددة** فلما
لا اشتراك تفعله الى كل منها **بجاز نسبته الى كل منه** اي كل واحد
منها **بحكم به** اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بمنزلة الا
اعتبار مسند ايضا وقد اعتبر في مفهومه لا بحسب الوضع فلا يمكن
جعله مسندا اليه **و الحرف اذ تحصل مع الولد** اي فعل معمول